الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5849.1
بتغير قدره
-4.7
0.08%

«المركزي» يوافق لـ «بيتك» على شراء ما لا يتجاوز 10٪ من أسهمه

وافق بنك الكويت المركزي على طلب تجديد سريان الموافقة لبيت التمويل الكويتي بشراء ما لا يتجاوز 10٪ من أسهمه المصدرة لمدة 6 أشهر اعتبارا من تاريخ انتهاء الموافقة الحالية في 2011/10/19، وذلك مع ضرورة الالتزام بما وضعه البنك المركزي من ضوابط وشروط في شأن تملك الشركة المساهمة لأسهمها إضافة إلى ضرورة الالتزام بأحكام المادة 115 مكررا من قانون الشركات التجارية وأحكام القرار الوزاري رقم 10 لسنة 1987 وتعديلاته بموجب القرارين الوزاريين رقم 11 لسنة 1988 ورقم 273 لسنة 1999

انخفاض الأسعار نتيجة استمرار المخاوف بشأن مشكلة الديون الأوروبية

الداود لـ «الأنباء»: أسعار النفط الكويتي إلى ما دون الـ 80 دولاراً إذا لم تتحرك «أوبيك» وتخفّض الإنتاج

الشيخ م. فهد داود الصباح

توقع الخبير في استراتيجيات واقتصاديات النفط الشيخ م.فهد داود الصباح ان تهبط أسعار النفط الكويتي إلى ما دون الثمانين دولارا للبرميل، مطالبا منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) بسرعة تخفيض إنتاجها من النفط للمحافظة على توازن آلية العرض والطلب للحد من النزول المتوقع لأسعار النفط.

وأرجع الداود في تصريح خاص لـ «الأنباء» تراجع أسعار النفط الكويتي بشكل ملحوظ خلال الأسبوع الجاري بمقدار 3,1 دولارات للبرميل أمس الاول إلى استمرار المخاوف بشأن مشكلة الديون في دول منطقة اليورو، مشددا على أن أزمة الدين في منطقة اليورو تحتاج حلا سريعا من اجل تثبيت الثقة في الأسواق ومن ثم استقرار أسعار النفط العالمي والكويتي.

وأوضح الداود أن أسعار النفط بدأت في موجة النزول، ومن المرجح أن تستمر، وهذه تعتبر بداية النزول لأن الاقتصادين الأميركي والغربي سيؤثران على الاستهلاك العالمي في آسيا ودول أخرى، مما يؤدي إلى انخفاض عجلة الاقتصاد العالمي، الأمر الذي سيؤثر على استهلاك النفط.

وفيما يتعلق بتأثير انخفاض سعر النفط الكويتي على الاقتصاد المحلي قال الداود انه إذا استمرت أسعار النفط في النزول فستقل برامج التنمية في الكويت وكذلك الإنفاق الاستثماري والتنموي الحكومي، إضافة إلى أنه سيكون هناك تضخم في الأسعار، وسيكون هناك ارتفاع في تكلفة فاتورة الاستيراد وانخفاض في فاتورة التصدير، ما يعني أن ذلك سيؤثر على الميزان التجاري.

وأوضح ان النفط في السنوات القليلة الماضية انتقل الى مرحلة ضبابية نتيجة ارتباطه بشكل أساسي بعوامل جيوسياسية وتطورات غير محسوبة يعجز صناع القرار عن تحديد مسارها، مشيرا الى ان النظام العالمي الجديد في العلاقات الاقتصادية بدأ يتمحور بشكل رئيسي حول موارد الطاقة وضمان امداداتها التي تتأثر عمليا بالأحداث السياسية في العالم، مشيرا الى ان ليبيا كانت حتى الآن الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة.

وأضاف ان المحنة الأشد قسوة تتمثل فيما تشهده الأسواق اليوم من ركود وأزمات مالية تعصف بالعملات وتدفع بالمستثمر الى العزوف عن المجازفة بالبحث عن بدائل للمشاريع الاقتصادية والتوجه نحو ملاذ آمن يعتبر الذهب المسار الأسلم لبلوغه، موضحا ان المنحى الذي اتخذته الصين أخيرا عبر سعيها الى زيادة موجوداتها من المعدن الأصفر، يقابله دعوات متكررة تشدد على مواصلة الاستثمار بقوة في قطاع الطاقة حتى عام 2020 على أقل تقدير.

وأشار الداود الى انه خلال السنوات الخمس الماضية كان لافتا مستوى الضعف الذي أظهرته آليات أسواق النفط العالمية في تصحيح العجز بين قوى العرض والطلب الحقيقي على النفط بعيدا عما يحدث لدى أسواق النفط من مضاربات وموجات جني للأرباح وخلافه، مؤكدا ان هذا الامر كان واضحا من خلال استمرار الاستيراد من النفط والغاز من قبل الدول الصناعية وضمن المستويات الطبيعية خلال فترة ما قبل وأثناء وما بعد الأزمة دون أن ينعكس ذلك على تحقيق نسب نمو آمنة لدى اقتصاداتها، في حين يعتبر المؤشر الأكثر خطورة في إطار الطلب المتصاعد هو تحول بعض الدول من مسار التصدير للنفط إلى موضع الاستيراد نتيجة ارتفاع حجم الاستهلاك الصناعي لديها وهذا ما يضع المزيد من الضغوط والتحديات وعدم القدرة على التدخل والتصويب في الوقت المناسب من قبل القوى المؤثرة في السوق النفطية.

● أحمد مغربي

أكدت لـ «الأنباء» أنه لا علاقة لها بتأخر الردود

بورسلي تستوضح أسباب تأخر «التجارة» في تقريرها عن عمومية «زين»

د.أماني بورسلي

أكدت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي أصدرت توجيهات محددة لمعرفة أسباب تأخر الوزارة 4 أشهر في إعداد تقريرها حول اجتماع الجمعية العمومية لشركة زين التي عقدت في 12 ابريل الماضي والقرارات المرتبطة بها.

وقالت المصادر انه لا علاقة لوزيرة التجارة والصناعة برأي الوزارة حول العمومية، حيث انها تسلمت مهامها كوزيرة أوائل شهر مايو من العام الحالي، مبينة ان بورسلي استوضحت من إدارة الشركات المساهمة في وزارة التجارة والصناعة موقف الجمعية العمومية ودور الوزارة فيها.وكشفت المصادر ان إدارة الشركات المساهمة في الوزارة قدمت مبررات تأخر رد الوزارة والتي أرجعتها لأسباب إدارية وقانونية بحتة لم تكن مقصودة على الإطلاق، مستدركة بان كثرة اعتراضات محامي الشركة على محضر الوزارة كان وراء تأخر الردود.

● عمر راشد

اختبار نهائي على «ناسداك أو ماكس» اليوم تمهيداً لإطلاقه

شخصية سياسية التقت السيف للتعرف على القضايا الخلافية مع «هيئة الأسواق»

حامد السيف

كشف مصدر مطلع لـ «الأنباء» ان شخصية سياسية كبيرة التقت، أمس، بمدير عام السوق حامد السيف الذي شرح بالتفصيل طبيعة الخلافات القائمة بين إدارة السوق ومفوضي هيئة أسواق المال وكذلك رؤية إدارة السوق لتطوير أداء البورصة في المرحلة المقبلة، وكذلك رؤاها بشأن القضايا الخلافية حول مصير موظفي السوق وخصخصة البورصة وكذلك نظام التداول الآلي الجديد وكيفية عمله في الفترة المقبلة.ويأتي اللقاء بناء على استماع الشخصية السياسية الكبيرة للآراء المختلفة وأسباب التعارض فيما بينها وكذلك وضع الحلول التي تناسب وضع البورصة والأداء الاقتصادي بشكل عام.

وفي السياق ذاته، بينت مصادر متابعة لـ «الأنباء» أن إدارة السوق ستستمع اليوم لشرح واف من فريق «ناسداك أو ماكس» لمتابعة إطلاق نظام التداول الآلي الجديد ومعرفة وضع السوق في المرحلة المقبلة وسيتم عقد لقاء بكافة المعنيين بإطلاق نظام التداول من شركات الوساطة وإدارة السوق واللجنة الفنية التابعة للنظام.وقد تم إجراء اختبار أولي للنظام على شركات الوساطة المالية قبل 10 أيام لتلافي أخطاء النظام على أن يتم اختبار نهائي على النظام اليوم بشكل نهائي.

● عمر راشد

«استشارية الأوضاع الاقتصادية» تناقش تقريرها المبدئي الاثنين

أوضحت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن الفريق الاقتصادي والمالي المنبثق عن اللجنة الاستشارية الاقتصادية المكلفة بدراسة الأوضاع الاقتصادية قد اجتمع، أمس، وأقر عددا من النقاط الخاصة بتقرير اللجنة المبدئي المتوقعة مناقشته في اجتماعها الاثنين المقبل والذي يركز بشكل رئيسي على كيفية معالجة الخلل في مرتبات العاملين في الجهاز الحكومي والذي أفرزته زيادات العاملين في القطاع النفطي والضغط على الأجهزة والوزارات الأخرى في الدولة.

ولفتت المصادر الى أن الفريق أوصى بعدد من النقاط أبرزها وضع آليات من شأنها تحويل ميزانية الكويت من ميزانية «استهلاكية» إلى ميزانية «إنتاجية» مع وضع الضوابط الكفيلة بتحريك الملف الاقتصادي باتجاه محاربة الفساد وإضفاء مزيد من الشفافية على الأجهزة الرقابية في الدولة.

وبينت المصادر أن من بين الأولويات التي أقرتها اللجنة كذلك العمل على سرعة صدور قرار إنشاء هيئة مكافحة الفساد من قبل مجلس الوزراء بالتزامن مع القرارات الأخرى الخاصة بوضع دراسة للكادر من قبل ديوان الخدمة المدنية حول الكوادر والرواتب في الدولة خلال المرحلة المقبلة.

وقالت إن التقرير المبدئي الذي سيتم رفعه سيتناول وبشكل مفصل وضع الأداء الاقتصادي والتركيز على الهيكل المالي ومواجهة الاختلالات الموجودة بشكل رئيسي في الاقتصاد عبر تبني رؤية وآلية واضحة في العمل الاقتصادي.ونفت المصادر ما يتردد حول وجود استقالات جماعية في اللجنة الاستشارية، مستدركة بأن اعضاء اللجنة ليسوا من موظفي الدولة حتى يقدموا استقالاتهم، مؤكدة أن ما حدث هو تذمر بين أعضاء اللجنة بسبب الزيادات الأخيرة للعاملين في القطاع النفطي غير المبررة.

● عمر راشد

5,7٪ نسبة نمو المحفظة الائتمانية للبنوك الخليجية و7,3٪ للودائع في النصف الأول

«كامكو»: 92,5 مليار دولار حجم المحفظة الائتمانية لدى البنوك الكويتية

قال تقرير صادر عن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) حول نمو التسهيلات الائتمانية وإجمالي الودائع لدى البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة بين عامي 2006 و2011، ان نسبة نمو التسهيلات الائتمانية للبنوك الخليجية لاتزال تتراوح بين 4٪ و5,7٪ منذ عام 2009 وهي أقل بكثير من نسب النمو التي تحققت في عامي 2008 و2007 حين بلغت 36٪ و31٪ على التوالي.

وتتفاوت هذه النسب بين دولة وأخرى، حيث بلغ إجمالي حجم المحفظة الائتمانية للبنوك الخليجية كما في يوليو 2011 نحو 722 مليار دولار وبنسبة نمو بلغت 5,7٪ مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2010، مما يعد مؤشرا على عودة الانتعاش إلى سوق الائتمان بالرغم من تشدد بعض البنوك في سياساتها الائتمانية.

ومنذ بداية السنة الحالية استطاع قطاع البنوك الخليجية زيادة محفظته الائتمانية بنحو 28 مليار دولار وكانت المساهمة الكبرى من البنوك السعودية بنحو 16 مليار دولار ومن ثم جاءت قطر في المركز الثاني بـ 7,5 مليارات دولار، أما في الدول المتبقية فلم يتعد النمو في محفظتها الائتمانية مجتمعة منذ بداية عام 2011 الـ 4,5 مليارات دولار.

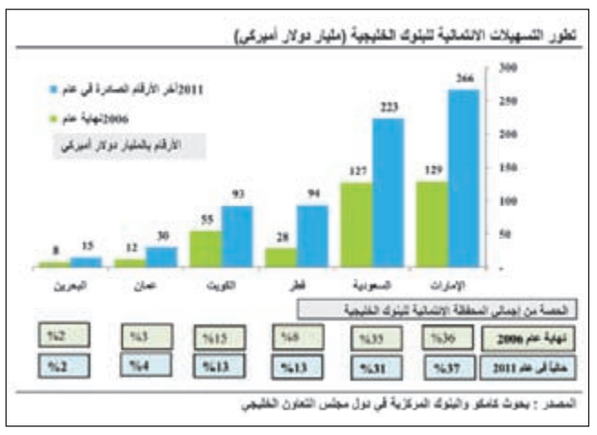

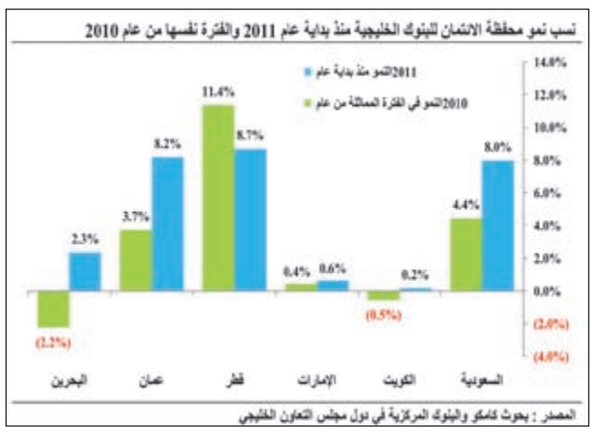

السعودية

وبعد نمو قارب الصفر في عام 2009، بدأت حركة الائتمان في السعودية بالصعود لتصل إلى 5,7٪ خلال عام 2010 و8٪ منذ بداية العام الحالي حيث من المتوقع أن تسجل 12٪ خلال عام 2011، وبلغ حجم المحفظة الائتمانية للبنوك السعودية نحو 223 مليار دولار نهاية أغسطس 2011 وهي ثاني أكبر محفظة بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد البنوك الإماراتية التي بلغت محفظتها الائتمانية نحو 266 مليار دولار والتي تشكل حاليا نحو 36٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك الخليجية، في حين ان نسبة النمو منذ بداية العام الحالي في الإمارات أقل من 1٪ وهي ثاني أقل نسبة نمو بعد الكويت. وتتمتع البنوك السعودية بقاعدة رأسمالية قوية وبمعدل كفاية رأسمال بلغ 17,1٪ نهاية عام 2010 وسيولة عالية حيث عدلت إستراتيجيتها من الاحتفاظ بالسيولة الزائدة في حسابات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى منح القروض لتمويل المشاريع الإنمائية، كما قام مجلس الوزراء السعودي مؤخرا بعدة خطوات من شأنها تحريك العجلة الاقتصادية والمالية، أهمها: دعم المشاريع الإنمائية الكبيرة والتطوير العقاري ودعم القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والمواصلات والبنية التحتية والعقارات، وارتفاع الطلب على العقارات السكنية والبدء في تنفيذ قانون الرهن العقاري والذي من شأنه أن يساهم في نمو الائتمان على المديين المتوسط والبعيد.

الكويت

بلغت نسبة النمو في المحفظة الائتمانية للبنوك منذ بداية السنة الـ 0,2٪ وهي أقل نسبة نمو في دول الخليج مما انعكس على حجم القطاع، حيث فقدت الكويت المركز الثالث بعد الإمارات والسعودية من حيث حجم التسهيلات الائتمانية وذلك لصالح البنوك القطرية التي بلغت محفظتها الائتمانية 94 مليار دولار في حين بلغت المحفظة الائتمانية لدى البنوك الكويتية 92,5 مليار دولار، وبالإضافة إلى الوضع المالي غير المناسب لبعض الشركات الكويتية التي تعاني من مشكلة السيولة بسبب الديون والوضع الصعب للقطاع الخاص في الكويت، أضاف التباطؤ في تنفيذ مشاريع الخطة الإنمائية مزيدا من الضغوط على نمو التسهيلات الائتمانية.

قطر

من الملاحظ أن قطاع البنوك في قطر يسجل أفضل نسب نمو في محفظته الائتمانية مقارنة مع الدول الخليجية الأخرى حيث بلغ معدل النمو السنوي نحو 30٪ منذ عام 2006 في حين لم تتعد الـ 12٪ و16٪ و17٪ في كل من السعودية والكويت والإمارات على التوالي.

ومن أهم الأسباب وراء ارتفاع نمو الائتمان في قطر: المشاريع الضخمة التي تنفذها الحكومة بالإضافة إلى تطوير البنى التحتية وقطاع الغاز، ودعم مشاريع التطوير العقاري وتطوير قطاع المواصلات، ونمو الودائع ومصادر التمويل والاستدانة من الأسواق الخارجية مدعومة بالوضع المالي القوي لقطر، وقوة المركز المالي للبنوك القطرية وقاعدتها الرأسمالية.

فضلا عن أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك متدنية وعند مستوى 1,6٪، وانفتاح البنوك التي تملك الحكومة فيها حصصا مؤثرة على تمويل المشاريع الضخمة عن طريق الودائع الحكومية والاستدانة من أسواق الائتمان العالمية.

تطور عرض النقد

مدفوعا بسياسات الإنفاق التوسعية التي تتبعها معظم الدول الخليجية مدعومة بارتفاع أسعار النفط والفوائض المالية، شهد عرض النقد (M2) لدول الخليج نسبة نمو بلغت 10٪ منذ بداية السنة ليسجل 738 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تسجل نسبة النمو خلال عام 2011 حوالي 16٪ مما يزيد من ضغوط التضخم التي بدأت بالظهور خلال السنة الحالية حيث تشير آخر الأرقام إلى أن من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في دول الخليج حوالي 5,3٪ خلال عام 2011 مقارنة مع 3,2٪ خلال عام 2010، وسوف يكون لضعف سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والأغذية مساهمة في ارتفاع أسعار المستهلك.

وتبقى الكتلة النقدية الأكبر من حصة السعودية أو ما يعادل 246 مليار دولار وهي في نمو مستمر قارب الـ 10٪ منذ بداية السنة، تليها الإمارات بـ 232 مليار دولار ثم الكويت بـ 98 مليار دولار، وتعتبر قطر الأسرع في نمو عرض النقد حيث تضاعف عن مستوى عام 2008 ليصل إلى 93 مليار دولار مدعوما بالإنفاق الحكومي والإيداعات الحكومية لتمويل مشاريع البنى التحتية الضخمة.

إجمالي الودائع

استطاع قطاع البنوك في دول الخليج أن يثبت متانة وضعه المالي بالرغم من بعض الأزمات التي أثرت على الأداء المالي للقطاع منذ عام 2008 حيث تمكن من الحفاظ على نسب نمو مقبولة في إجمالي الودائع (ودائع القطاع الخاص + ودائع القطاع العام) وإن كان بوتيرة أقل من نسب النمو التي شهدها قبل عام 2008، واستطاع القطاع جذب ودائع بقيمة 180 مليار دولار منذ نهاية عام 2008 وذلك بدعم من الأداء الاقتصادي الجيد والفوائض المالية للدول الخليجية بالإضافة إلى تسييل جزء من الاستثمارات التي وجدت طريقها إلى البنوك على شكل ودائع مضمونة من قبل الحكومات بينما لم يستطع هذا النمو في الودائع تحفيز حركة الائتمان الذي ازداد بحوالي 89 مليار دولار منذ نهاية عام 2008.

وشهدت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي خلال عامي 2007 و2008 نموا ملحوظا في إجمالي ودائعها حيث بلغت نسبة النمو 30٪ و24٪ على التوالي، وذلك نتيجة النمو الاقتصادي الذي شهدته المنطقة خلال الفترة نفسها مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وتوافر السيولة في أسواق الائتمان بالإضافة إلى ارتفاع سعر العائد على الودائع المصرفية بسبب حاجة البنوك إلى السيولة لتمويل المشاريع الإنشائية والعقارية في فترة كانت فيها أسعار الفائدة مرتفعة.

أما خلال عامي 2009 و2010 فقد تمكنت البنوك الخليجية من الحفاظ على نسب نمو إيجابية في قاعدة الودائع ولكن بنسب أقل بكثير مقارنة مع عامي 2007 و2008 وذلك نتيجة الأزمة المالية التي أدت إلى انخفاض أسعار الفائدة على الودائع وتراجع الودائع الأجنبية، وبلغت نسبة النمو خلال عامي 2009 و2010 حوالي 10٪ و7,4٪ أو ما يعادل زيادة قدرها 67 مليار دولار و55 مليار دولار على التوالي، لتصل قيمة إجمالي الودائع في نهاية عام 2010 إلى 793 مليار دولار.

وسجلت الودائع لدى البنوك الخليجية منذ بداية السنة نموا جيدا بلغ 7,3٪ أو ما يعادل 58 مليار دولار لتصل إلى 851 مليار دولار، وكانت المساهمة الأكبر في هذا النمو من قطر والإمارات والسعودية حيث ازدادت الودائع بـ 18 و17 و16 مليار دولار على التوالي، أما الكويت فكانت الزيادة في حجم الودائع فيها عند مستوى مليارين دولار وكذلك في كل من البحرين وعمان.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل بنوك دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار أميركي)

(مليون دولار)	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	عمان	البحرين	المجموع	نسبة النمو السنوية
2006	126,932	54,743	129,101	28,167	12,216	8,050	359,209	
2007	154,093	73,822	170,631	44,111	16,918	11,104	470,680	31,0٪
2008	195,871	86,324	251,684	66,650	24,043	15,625	640,197	36,0٪
2009	195,786	92,025	260,997	74,293	25,544	15,618	664,262	3,8٪
2010	206,857	92,390	264,676	86,384	27,855	15,065	693,227	4,4٪
أخر الأرقام الصادرة	أغسطس-11	يوليو-11	مايو-11	يوليو-11	يوليو-11	يوليو-11		التغيير مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2010
في عام 2011	223,334	92,540	266,322	93,883	30,130	15,418	721,627	5,7٪

المصدر: بحوث كامكو والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي

عرض النقد (M2) في دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار أميركي)

	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	عمان	البحرين	المجموع	نسبة النمو السنوية
2006	143,664	58,360	108,718	27,789	11,588	10,709	360,828	
2007	177,754	69,601	154,024	42,227	15,896	15,081	474,583	31,5٪
2008	211,487	80,463	183,596	50,541	19,567	17,857	563,510	18,7٪
2009	225,303	91,260	201,650	59,077	20,493	18,894	616,678	9,4٪
2010	246,353	93,966	214,115	72,710	22,818	20,880	670,841	8,8٪
أخر الأرقام الصادرة	أغسطس-11	يوليو-11	يونيو-11	يوليو-11	يوليو-11	يوليو-11		التغيير مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2010
في عام 2011	271,604	98,155	231,949	92,647	23,377	20,659	738,390	15,1٪

المصدر: بحوث كامكو والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي
عرض النقد (M2) = الكتلة النقدية (M1) + شبه النقد
الكتلة النقدية (M1): هي النقد المتداول لدى الجمهور + ودائع تحت الطلب (ودائع القطاع الخاص المحررة بالعملة المحلية)
شبه النقد: هو ودائع الادخار (بالعملة المحلية) + الودائع لأجل (بالعملة المحلية) + الودائع بالعملات الأجنبية + شهادات الإيداع (بالعملة المحلية).